المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

دراسة أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2023)

رقية محمد السلمي
باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: rkalefahalsulami@stu.kau.edu.sa

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل السعودي خلال الفترة من 2000 - 2023، ولتحقيق هذا الهدف، ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين إجمالي القوى العاملة -كمتغير تابع-وعدد من المتغيرات المستقلة، وهي: نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3 (كمؤشر على الاقتصاد الخفي)، وعدد الحاصلين على التعليم العالي، ومؤشر سيادة القانون، ومعدل التضخم. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير العلاقة بين المتغيرات، مما أتاح الحصول على نتائج دقيقة ومبنية على أسس إحصائية قوية. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3 وإجمالي القوى العاملة، وهو ما يعكس التأثير السلبي للاقتصاد الخفي على فرص العمل الرسمية في المملكة العربية السعودية، وكما تبين أيضا وجود علاقة طردية ومعنوية بين عدد الحاصلين على التعليم العالي وإجمالي القوى العاملة، مما يؤكد أهمية التعليم في تعزيز المشاركة في سوق العمل وزيادة فرص التوظيف. إلا ان الدراسة فشلت في إيجاد علاقة بين إجمالي القوى العاملة والتضخم ومؤشر سيادة القانون، مما يشير إلى أن تأثيرها على سوق العمل قد يكون محدودًا أو غير مباشر.

واستنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بتعزيز الشمول المالي للحد من تأثير الاقتصاد الخفي من خلال سياسات تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم العالي وربطه باحتياجات سوق العمل، وكما توصي ايضا بتعزيز سيادة القانون لضمان بيئة عمل مستقرة ومستدامة. وأخيرًا، تُبرز الدراسة أهمية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، بما يساهم في خلق فرص عمل مستدامة وزيادة مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، سوق العمل، التضخم، رؤية 2030.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

A Study of the Impact of the Hidden Economy on the Labor Market in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2000-2023)

Rogayah Mohammed Alsulami
Master's researcher, Department of Economics, Faculty of Economics and Management, King Abdul-Aziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: rkalefahalsulami@stu.kau.edu.sa

ABSTRACT

This study aims to identify the impact of the shadow economy on the Saudi labor market during the period from 2000 to 2023. To achieve this goal, the study focused on analyzing the relationship between the total labor force - as a dependent variable - and a number of independent variables, namely: the ratio of money circulating outside the banking system to the broad money supply M3 (as an indicator of the shadow economy), the number of people with higher education, the rule of law index, and the inflation rate. The least squares (OLS) method was used to estimate the relationship between the variables, which allowed obtaining accurate results based on strong statistical foundations. The results showed a statistically significant inverse relationship between the ratio of money circulating outside the banking system to the broad money supply M3 and the total labor force, which reflects the negative impact of the shadow economy on formal job opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia. It also showed a direct and significant relationship between the number of people with higher education and the total labor force, which confirms the importance of education in enhancing participation in the labor market and increasing employment opportunities. However, the study failed to find a relationship between the total labor force, inflation, and the rule of law index, indicating that its impact on the labor market may be limited or indirect. Based on these results, the study recommends enhancing financial inclusion to reduce the impact of the shadow economy through policies that support the transition to the formal economy, in addition to improving the quality of higher education and linking it to the needs of the labor market, and also recommends enhancing the rule of law to ensure a stable and sustainable work environment. Finally, the study highlights the importance of diversifying the economy and reducing dependence on the oil sector, which contributes to creating sustainable job opportunities and increasing the participation of the workforce in the formal economy.

Keywords: The hidden economy, Labor market, inflation, Vision 2030.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

المقدمة:

يُعد الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تتجلى في ممارسة أنشطة اقتصادية خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة، وتتعدد أبعاد تأثير هذا الاقتصاد، إلا أن أبرزها يتمثل في تشويه سوق العمل، ففي المملكة العربية السعودية، يشكل الاقتصاد الخفي، وخاصة مع تزايد العمالة الوافدة، تحديًا كبيرًا يهدد كفاءة الاقتصاد الوطني (الحازمي، 2024).

وتشير دراسة للبنك الدولي (2021) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في الاقتصادات النامية، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وتقويض جهود التنمية (البنك الدولي،2021). وفي السياق السعودي، تشير الاحصائيات الى ان الاقتصاد الخفي يشكل 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي خلال سنة2020، مما تسبب في حرمان الخزينة العامة من إيرادات ضريبية مهمة (البنك الدولي،2021).

كما يؤثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل السعودي بعدة طرق، منها: انتشار البطالة، تشويه هيكل الأجور، وتقويض حقوق العمال فهم يعانون من نقص الحماية الاجتماعية، وعدم الاستفادة من حقوقهم العمالية، بالإضافة الى تعزيز المنافسة غير عادلة من الأنشطة غير المسجلة التي لا تخضع للضوابط والقوانين (الحازمي،2024).

وفي محاولة لمواجهة هذه التحديات، أطلقت الحكومة السعودية مشروع "فاتورة" بهدف تعزيز الشفافية المالية والحد من التعاملات النقدية. من المتوقع أن يساهم هذا المشروع في تقليص حجم الاقتصاد الخفي وتحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية (نصر الدين والشهراني،2023).

وفي هذه الورقة العلمية، سنعمل على تحليل أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة أبعاده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة. كما سنناقش السياسات والإجراءات المقترحة للتعامل مع هذه الظاهرة، بهدف الوصول إلى توصيات تعزز استقرار سوق العمل وتحسن كفاءة الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة:

تعتبر دراسة تأثير الاقتصاد الخفي على سوق العمل أمرًا بالغ الأهمية، خاصةً في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، فالاقتصاد الخفي الذي يتميز بغياب الإحصائيات الدقيقة له، يشكل تحديًا كبيرًا لفهم ديناميكيات سوق العمل، وتقييم حجمه وتأثيره على الأجور، وفرص العمل، وبيئة العمل، و بالتالي يعيق هذا الغموض قدرة صانعي السياسات على وضع سياسات فعالة لمواجهة تحديات سوق العمل، مثل البطالة والتفاوت في الدخل، وبالتالي، فإن فهم العلاقة بين الاقتصاد الخفي وسوق العمل يعتبر ضرورة لتحقيق أهداف رؤية 2030 ،التي تسعى إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم فان مشكلة البحث يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير الاقتصاد الخفي على سوق العمل السعودي خلال الفترة من (2000 -2023)؟ نتج عن هذه الإشكالية الرئيسية للبحث التساؤلات التالية:

هل توجد علاقة بين نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع (M3) واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية؟

هل توجد علاقة بين عدد الافراد الحاصلين على تعليم عالي واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية؟

هل توجد علاقة بين معدل التضخم واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية؟

هل توجد علاقة بين مؤشر سيادة القانون واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في سياق التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، فهي تسعى إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيره على سوق العمل السعودي، تؤدي هذه الظاهرة إلى تشوهات هيكلية في الأجور، وتقوض حقوق العمال، وتحد من قدرة الحكومة على جمع الإيرادات الضريبية. فمن خلال هذه الدراسة، يمكن تكوين صورة واضحة عن حجم هذه الظاهرة وأسبابها، وتقييم آثارها على النمو الاقتصادي، ومستوى المعيشة، وفرص العمل للشباب. كما تساهم الدراسة في وضع توصيات عملية لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة للحد من الاقتصاد الخفي وتعزيز القطاع الرسمي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى قياس أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل السعودي خلال الفترة من (2000-2023) من خلال:

التعرف على الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، أسبابه وطرق قياسه.

التعرف على سوق العمل في المملكة العربية السعودية

التعرف على العلاقة بين الاقتصاد الخفي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية.

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية العامة للدراسة فيمكن صياغة فرضية البحث الرئيسية التالية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاقتصاد الخفي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000 – 2023).

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3 واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الافراد الحاصلين على تعليم عالي واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سيادة القانون واجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة وإجراءاته:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأسلوب المناسب للإلمام بكل جوانب الموضوع النظرية، من عرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الخفي وتوضيح وضع سوق العمل في المملكة العربية السعودية، كما تم الاعتماد أيضا على استخدام المنهج القياسي لقياس أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2023)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واستخدام الصيغة القياسية الخطية المتعددة في عملية التقدير.

كما اعتمدت الدراسة في عملية جمع البيانات على الدراسات السابقة، بالإضافة الى المراجع العربية والأجنبية، واحصائيات البنك الدولي، والبنك المركزي السعودي.

حدود البحث:

حدود موضوعية: أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000 – 2023).

حدود زمانية: الفترة الزمنية 2000-2023م.

حدود مكانية: المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد الخفي (The shadow economy): يُشير إلى ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي لا يتم احتسابه ضمن الحسابات الرسمية للدولة، رغم أنه يُفترض أن يُدرج ضمنها (سليمان، 2022).

سوق العمل (Labor market): هو الآلية التي توضح العلاقة بين العرض والطلب على العمالة، حيث يتم تحديد حجم الفائض أو النقص في العمالة، الذي يتم تلاشيه لاحقًا بناءً على آلية تحديد الأجور (الابراهيم،1996).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

التمهيد:

رغم وجود جذور تاريخية للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، إلا أن المصطلح الحديث "الاقتصاد الخفي" واهتمام الباحثين به قد برز بشكل خاص في العقود الأخيرة مع تزايد تعقيد الأنظمة الاقتصادية(عايد،2022). ففي بداية الستينيات من القرن الماضي، اعتقد العديد من الاقتصاديين بوجود ثنائية داخل الاقتصاد في الدولة الواحدة، حيث يرون أن الاقتصاد الخفي يعمل بشكل منفصل عن الاقتصاد الرسمي، ولكل منهما منظومات وقواعد مختلفة، وقد تم اعتبار الاقتصاد الخفي آنذاك ذا دور هامشي يظهر فقط في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية (كنفوش، 2005). إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الاقتصاديات الخفية تمثل نسبًا كبيرة لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في دول الشرق والغرب على حد سواء، وفي بعض الحالات تنمو بمعدلات تتجاوز ما تحققه الاقتصاديات الرسمية (الغايش،2021).

ففي المملكة العربية السعودية يتميز الاقتصاد الخفي بطبيعة مختلفة عن نظيراته في الدول الأخرى، حيث لا يُعتبر التهرب الضريبي العامل الأساسي وراء تزايد حجمه، بدلاً من ذلك، يُعزى النمو الملحوظ في الاقتصاد الخفي إلى ضعف تطبيق الأنظمة في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، إضافة إلى مشاركة العمالة الأجنبية، سواء النظامية أو غير النظامية، في ظواهر مثل التستر التجاري والغش التجاري، كما تسهم قضايا الفساد الإداري والمالي، التي تنجم عن ضعف عمليات المراجعة والتدقيق، في تفاقم هذه الظاهرة (السبيعي، 2011).

يشكل تنامي الاقتصاد الخفي في السعودية تهديدًا فعليًا للأمن الوطني، حيث يُلقي بظلاله السلبية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومن أبرز تلك الآثار السلبية تعثر جهود "السعودة" وتفاقم مشكلة البطالة، مما يزيد من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد السعودي، كما يعوق الاقتصاد الخفي النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تشوهات في السوق، بما في ذلك تشويه الأسعار وتهريب الأموال غير المشروعة، هذا كله يؤثر سلبًا على استدامة واستقرار الاقتصاد السعودي، مما يجعل معالجة هذه الظاهرة ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (عايد،2022).

الاقتصاد الخفي

خصائصه وكيفية ظهوره:

حظي الاقتصاد الخفي باهتمام واسع من الباحثين لفهم أبعاده وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم لم يتفقوا على تعريف محدد له؛ لتنوع أسبابه، واختلاف أنشطته واتساع نطاقه، الامر الذي أدى إلى صعوبة في الوصول إلى تعريف شامل، فمعظم الأبحاث ركزت على العوامل المشتركة بين مكوناته لتمييزه عن الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا أدى إلى تباين التعريفات بين الباحثين، وكما أن الاستخدام الواسع لمصطلح "الاقتصاد الخفي" في مجالات متعددة ساهم في ظهور عدة تعريفات مختلفة له (الحربي،2021). وعلى الرغم من الاختلاف وعدم وجود تعريف متفق عليه إلا ان للاقتصاد الخفي سمات مشتركة ذكرها البسام(2013)، في دراسته، ومن أهما:

1. الاقتصاد الخفي ظاهرة قديمة موجودة في معظم دول العالم، لكنها تختلف من حيث الحجم والأسباب والمكونات بين الدول؛ وفقًا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة.
2. الاقتصاد الخفي يتميز بالغموض ونقص الشفافية، مما يجعل من الصعب تحديد حجمه ومكوناته بدقة، وهو ما يعرقل جهود الحكومات في معالجته بسبب عدم توفر معلومات كافية عنه.
3. الاقتصاد الخفي يتميز بعدم خضوعه للرقابة الحكومية، حيث لا تُدرج مدخلاته أو مخرجاته ضمن الحسابات القومية. كما أن الأفراد والشركات المنخرطين في هذا القطاع يتجنبون الامتثال للتشريعات والأنظمة الحكومية، متهربين من الاستحقاقات المالية مثل الضرائب والرسوم والغرامات، وكذلك من تقديم المعلومات والبيانات اللازمة. لهذا السبب، يعتمد المشاركون في الاقتصاد الخفي على السرية في ممارسة أنشطتهم.

كما تناولت دراسة (Manasseh et al., 2021) مجموعة من النظريات التي تقدم تفسيرات مختلفة لكيفية ظهور الاقتصاد الخفي، وتطوره. وهذا ما ميز هذه الدراسة عن غيرها باستخدام هذه النظريات كأدوات تحليليه لفهم كيفية ظهور الظاهرة محل الدراسة، ومن هذه النظريات:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

نظرية التحديث:

تعتبر نظرية التحديث التي قدمها والت روستو (Walt Rostow) بعد الحرب العالمية الثانية، أن الاقتصاد الخفي مشكلة اجتماعية ناتجة عن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة في الدول الأقل نموًا. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الاقتصاد الخفي يظهر فيها كأثر لبقايا الوسائل التقليدية التي لم تعد متماشية مع متطلبات العصر الحديث، مما يظهر ضعف اندماج الدول النامية في العالم الحديث، خاصة في المناطق الريفية المعزولة. وترى النظرية أن هذه الظاهرة تمثل مرحلة انتقالية طبيعية في مسار التنمية، حيث ينشأ الاقتصاد الخفي نتيجة عدم كفاية القطاع الرسمي في توفير فرص العمل والخدمات الأساسية.

كما ساهمت النظرية أيضا في تفسير ظهور الاقتصاد الخفي على أنه انعكاس لعدم اكتمال عمليات التحديث والتصنيع في الدول النامية، حيث يعتبر الاقتصاد الخفي حلاً مؤقتًا للتعامل مع العجز الاقتصادي والاجتماعي حتى تتطور القطاعات الرسمية وتتبنى الدول قيمًا وهياكل اقتصادية حديثة. ومن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد الخفي مع تقدم الدول النامية وتحسن الظروف الاقتصادية، ونجاحها في تطبيق نماذج تنموية مشابهة لتلك التي اتبعتها الدول الغربية (Manasseh et al.,2021).

نظرية التبعية:

ظهرت هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين وتطورت كرد فعل لنظرية التحديث، ومن أبرز روادها: أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank)، وفرناندو كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso)، وإنزو فالتو (Enzo Faletto). وتُعد هذه النظرية من أولى المحاولات الجادة لتصنيف وتحديد ملامح الاقتصاد غير الرسمي. ومن أهم النقاط التي تشمل عليها: اعتبار القطاع غير الرسمي كيان مستقل، يتمتع بخصائص ومميزات تميزه عن القطاع الرسمي، وكما ربطت النظرية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر والتهميش، مشيرة إلى أن العاملين فيه يواجهون ظروف عمل صعبة وأجور منخفضة، وحددت أيضا مجموعة من الخصائص المميزة لهذا القطاع، مثل قلة رأس المال والتكنولوجيا، والأرباح الضئيلة، والاعتماد على العمل العائلي، وسهولة الدخول والخروج، وكما تناولت الدوافع التي تدفع الأفراد للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، والتي تتراوح بين الرغبة في البقاء والبحث عن فرص عمل إضافية، إلى الرغبة في التهرب من الضرائب واللوائح (Manasseh et al.,2021).

وكما تركز النظرية أيضا على العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تعتمد الدول النامية على التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة؛ فينشأ الاقتصاد الخفي نتيجة للسياسات الاقتصادية المفروضة من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية وزيادة البطالة (Manasseh et al.,2021).

نظرية البنيوية:

بدأت في الستينيات من القرن العشرين وقدمها العديد من المفكرين مثل راؤول بريبوش (Raul Prebisch) وهاوارد فاندن بوش (Howard Vanden Bosch). ويرى أصحاب هذه النظرية أن نشوء الاقتصاد الخفي لا يعود إلى زيادة المعروض من العمالة أو السلوك غير المنضبط، بل هو نتيجة لبنية اقتصادية واجتماعية معينة تؤثر على استخدام الموارد وفرص العمل المتاحة، فبالتالي يُعتبر الاقتصاد الخفي بديلًا لاستخدام العمالة ورأس المال بطرق تقليدية، حيث يلجأ الأفراد إليه كاستراتيجية للبقاء والتكيف مع الظروف الاقتصادية السائدة، وكما أن الاقتصاد الخفي خاصة في العديد من الدول الأفريقية، يعتمد على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد مما يدفعهم للمشاركة في أنشطة غير رسمية لكسب دخل يكفي للعيش بدلاً من السعي لتحقيق أرباح كبيرة (Manasseh et al.,2021).

نظرية الليبرالية الجديدة:

نشأة في السبعينيات من القرن العشرين على يد فريدريك هايك (Friedrich Hayek) وميلتون فريدمان (Milton Friedman). وتلخص هذه النظرية أسباب نشوء الاقتصاد الخفي من خلال التأكيد على أن تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد هو العامل الرئيسي وراء نمو القطاع غير الرسمي، فالقوانين واللوائح المعقدة والضرائب المرتفعة، والبيروقراطية، تُزيد من تكلفة ممارسة الأعمال بشكل رسمي، مما يدفع الأفراد والشركات إلى البحث عن بدائل في القطاع غير الرسمي لتفادي هذه التكاليف والعوائق، وكما تشدد النظرية على أهمية الحرية الاقتصادية، حيث تتيح للأفراد اتخاذ قراراتهم دون قيود حكومية كبيرة، وتزعم أن تقليل دور الدولة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

وتعزيز القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الكفاءة والرفاهية الاقتصادية. وبذلك تعتبر الحكومة معوقًا رئيسيًا لنمو الاقتصاد الرسمي، مما يدفع الأفراد للعمل في الظل (Manasseh et al.,2021).

اشكال الاقتصاد الخفي واثاره الاقتصادية:

تعددت الدراسات التي تناولت اشكال الاقتصاد الخفي واثاره الاقتصادية، فقد ذكر الحربي(2021)، في دراسته، بأن التستر التجاري يعد أحد أبرز أشكال الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، ويُعاقب عليه النظام؛ بسبب تأثيره السلبي الكبير على سياسات الاستقرار الاقتصادي(الحربي،2024). فهو يُشوّه المؤشرات الاقتصادية الضرورية، مثل مؤشرات الأسعار، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، واضعاف التنمية الاقتصادية، ويعمل أيضا على تقويض أهداف خطط التنمية، مما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي والإيرادات العامة بسبب التهرب الضريبي، وهروب الأموال إلى الخارج، والتحايل على القوانين والأنظمة، وكما يُضعف الكفاءة الاقتصادية ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويخلق منافسة غير مشروعة للمواطنين ويزيد من حالات الغش التجاري (الحربي،2021). كما يُساهم التستر التجاري في زيادة أعداد العمالة الوافدة بشكل غير قانوني، مما يزاحم المواطنين في سوق العمل ويُسبب أضراراً جسيمة للاقتصاد الوطني، خاصة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتزداد هذه الظاهرة مع توسع النشاطات الاقتصادية والتجارية واتساع النطاق العمراني(الحربي،2021).

ومن الاشكال الاقتصاد الخفي أيضا، جريمة غسل الأموال، فهي تُعد أحد أكثر أنشطة الاقتصاد الخفي خطورة، إذ يصعب تقدير حجمها عالمياً، وتشكل هذه الجريمة تهديدات للأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، مما دفع الدول إلى إصدار قوانين واتفاقيات دولية لمكافحتها(ساتي،2023). يؤثر غسل الأموال سلباً على الاقتصاد الوطني من خلال نقل الأموال إلى الخارج، مما يحرم الاقتصاد من استثمارها في مشاريع تنموية تُسهم في زيادة الدخل وتخفيف البطالة (المطيري، 2014). وكما يؤدي ايضا إلى انخفاض الدخل القومي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، مما يدفع الدول إلى الاقتراض الخارجي، ما يزيد من الأعباء الاقتصادية(الحربي،2021).

كما يُعد التهرب الضريبي من الأنشطة البارزة في الاقتصاد الخفي، وله دور رئيسي في نشأة ونمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (الحربي،2021). فيزداد التحول نحو الاقتصاد الخفي كلما زادت الضرائب المفروضة على الأنشطة الرسمية(مراد،2010). فيتخذ التهرب الضريبي أشكالًا متعددة من التحايل، منها تقديم بيانات مالية غير صحيحة أو الادعاء بالخسائر (احمد،2021). من آثاره الاقتصادية تراجع الإيرادات العامة، وانخفاض الدخل الوطني، وظهور التضخم النقدي. كما يؤدي إلى تفاقم الديون العامة بسبب الاعتماد على الاقتراض الخارجي، ويعزز عدم المساواة الاجتماعية ويضعف العدالة الضريبية(مراد،2010).

الفساد الإداري والمالي، واستغلال النفوذ، هي من أبرز عوامل انتشار الاقتصاد الخفي، ويتمثل ذلك في استغلال الموظفين للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية، مثل تلقي الرشوة، التغاضي عن الأنشطة غير القانونية، أو إفشاء معلومات حكومية(الحربي،2021). فيتخذ الفساد أشكالاً متعددة مثل الرشوة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة، وتدني مستوى الشفافية والمساءلة، وكما يؤدي غياب القوانين الصارمة أو عدم تطبيقها بشكل جدي إلى تفاقم المشكلة (بدوي،2023).

والفساد له آثار سلبية متعددة على الاقتصاد، فهو يعوق النمو الاقتصادي، يضعف الاستثمارات، ويؤدي إلى هدر الموارد وتدني مستوى البنية التحتية (بدوي،2023). وكما أن الأموال المكتسبة من الفساد غالباً ما يتم تهريبها إلى الخارج، مما يزيد من الضغط على الاقتصاد المحلي(الحربي،2021). ويؤدي الفساد أيضا إلى انخفاض الإيرادات العامة، زيادة النفقات، ورفع تكاليف المشاريع بسبب الرشاوى، بالإضافة إلى ذلك، فهو يسهم في سوء توزيع الدخل، حيث تصبح الطبقة الفقيرة أكبر وأكثر انتشاراً، بينما تزداد ثروة فئة محدودة، وكما يؤدي أيضاً، إلى هجرة رؤوس الأموال والكفاءات إلى الخارج، وضعف الثقة في الأجهزة الحكومية(الفتلي،2009).

وكما تعد التجارة في المحرمات والممنوعات جزءاً مهماً من الاقتصاد الخفي، حيث تتغلغل في العديد من القطاعات الاقتصادية والمالية، رغم القيود الشرعية والقانونية المفروضة عليها (الحربي،2021). تمثل هذه الأنشطة مصدراً رئيساً للدخول غير المشروعة، وتتنوع أشكالها، فمن أبرزها تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، فهي تعتبر جرائم تهدد الأمن والاستقرار الوطني والدولي(عايد،2022). إلى جانب ذلك،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

يعد الغش التجاري أحد أكثر الأنشطة انتشاراً في الاقتصاد الخفي، ويتخذ أشكالاً متعددة، مثل التلاعب في السلع، الأوراق التجارية، والعلامات التجارية(الجهني،2021).
فتؤدي تجارة المحرمات إلى آثار اقتصادية خطيرة على الدول، حيث ترتبط بزيادة عمليات غسل الأموال، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات عرض النقود، وبالتالي التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي(عامر،2022). كما تتهرب هذه الأنشطة من سداد الضرائب، مما يؤدي إلى نقص الإيرادات العامة، وغالباً ما يتم تهريب الأموال الناتجة عن هذه الأنشطة إلى خارج البلاد، ما يزيد من تفاقم هذه الآثار السلبية(عامر،2022).
وقد مثلت دراسة حسن ومهدي(2020)، اشكال الاقتصاد الخفي في الشكل(1)، واتفقت معه دراسة الغايش(2021) ودراسة عمر وجامع(2020)، وكذلك دراسة الراجحي(2021).

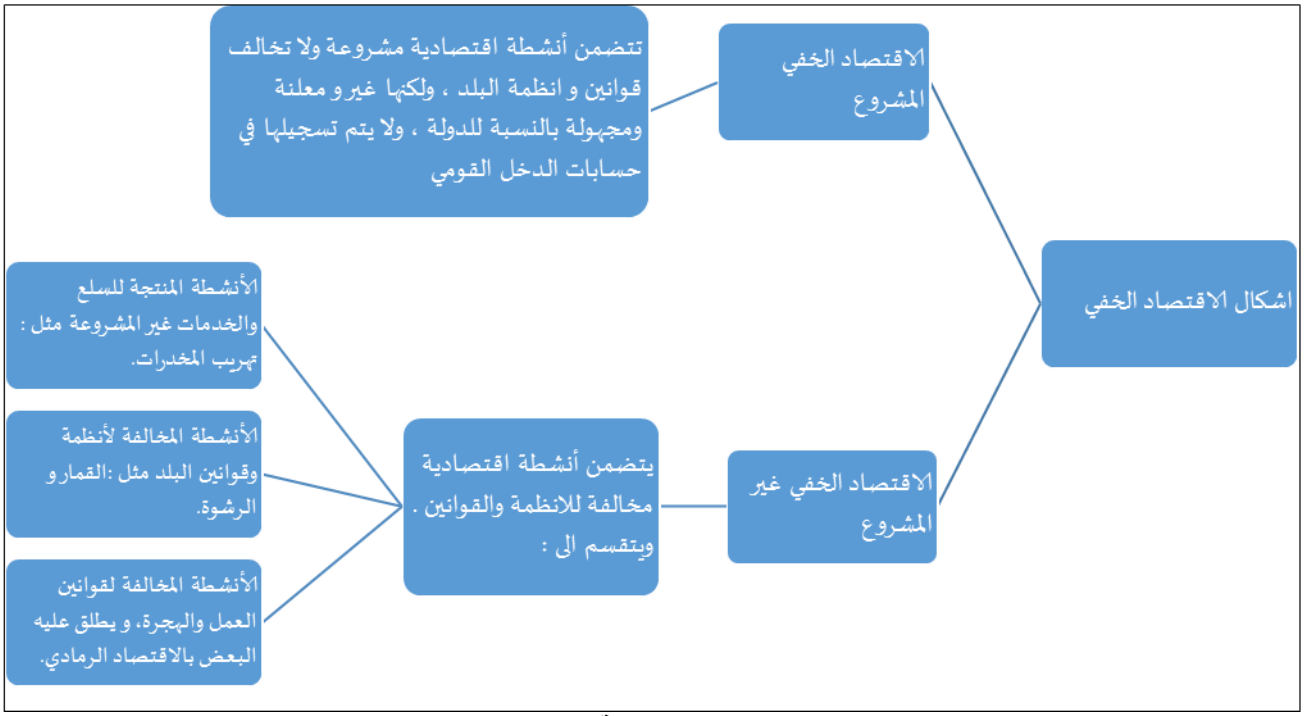

الشكل(1): اشكال الاقتصاد الخفي.
المصدر: بالاعتماد على دراسة حسن ومهدي(2020)، ودراسة الغايش(2021) ودراسة عمر وجامع(2020) ودراسة الراجحي (2021).

طرق قياس وتقدير حجم الاقتصاد الخفي:

يُعد تقدير حجم الاقتصاد الخفي عملية معقدة تواجه العديد من التحديات، نظراً لأن هذه الأنشطة غير الرسمية تسعى جاهدة للبقاء بعيدة عن مراقبة السلطات لإخفاء نشاطها، ويصعب في بعض الأحيان الحصول على معلومات دقيقة عن بعض الأنشطة، مثل تلك التي تُمارس داخل المنازل (جمجوم وصالح،2015). لذلك، فإن تقدير حجم الاقتصاد الخفي يتطلب استخدام أساليب علمية دقيقة (البسام، 2013). هناك نوعان من الأساليب المستخدمة في الدراسات السابقة لهذا الغرض، وقد تم تلخيصها فيما يلي:

الأساليب غير المباشرة (على المستوى الكلي):

1. طريقة الفرق بين الدخل والإنفاق.
2. طريقة مؤشر استهلاك الكهرباء.
3. المدخل النقدي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

4. إحصاء سوق العمل.
5. النماذج الاقتصادية أو المؤشرات.

تسعى هذه الأساليب إلى تقديم تقدير عام لحجم الاقتصاد الخفي، ومن ثم حساب نسبة المعاملات والدخول غير المشروعة، وذلك للوصول إلى تقدير لحجم الدخول المتولدة من الأنشطة غير الرسمية (خليل واخرون،2021).

الأساليب المباشرة (على المستوى الجزئي):

1. دراسات الوحدات المعيشية.
2. دراسة المنشآت الصغيرة.
3. دراسة عمالة الشوارع.

تسعى هذه الأساليب إلى دراسة كل جانب من جوانب الأنشطة غير الرسمية بشكل مستقل من خلال المسح والإحصاء، مما يساعد على تقدير حجم كل جزء من الاقتصاد الخفي (جمجوم وصالح،2015).

ويُعدُّ المدخل النقدي، من أكثر الأساليب شيوعًا لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، لما تتميز به هذه الطريقة من سهولة تطبيقها؛ ونظراً لتوفر البيانات المتعلقة بالنقود السائلة والودائع وغيرها. ففي الدراسات، استخدم فاضل واخرون (2014) في دراستهم طريقة المداخل النقدية، والمتمثلة في أسلوب النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمعنى الواسع(M3). وهو ما تتفق معه هذه الدراسة باستخدامها لنفس الأسلوب. أما جمجوم وصالح(2015) فقد استخدما في دراستهما طريقة المداخل النقدية، والمتمثلة في أسلوب النقود المتداولة الى الودائع تحت الطلب في تقدير الاقتصاد الخفي. وكما استخدم أيضا خليل واخرون (2021) في دراستهم نفس الطريقة في تقدير الاقتصاد الخفي.

أما دراسة مرعي (2018) فقد اعتمدت على أسلوب المؤشرات التي تهتم بدراسة الأسباب المؤدية الى بقاء وانتشار الاقتصاد الخفي جنبًا الى جنب مع التأثيرات المتعددة للاقتصاد الخفي بمرور الوقت. واتفقت معها في الأسلوب دراسة نصر الدين والشهراني(2023).

سوق العمل في المملكة العربية السعودية:

تشير المؤشرات الرئيسية لسوق العمل السعودي إلى تغييرات ديموغرافية واقتصادية مهمة، حيث يظهر أن النمو السكاني السريع، وخاصة في صفوف الشباب، يساهم في زيادة القوى العاملة الوطنية. ورغم التحسن في تعليم الذكور والإناث، لاتزال تحديات توفير فرص العمل قائمة إذا لم يتمكن نمو الاستثمارات من مواكبة هذا النمو السكاني(العلواني،2022). وتتمثل المؤشرات التي توضح قوة ونمو سوق العمل فيما يلي:

أولا: الهيكل العام للقوى العاملة:

يُظهر سوق العمل السعودي اعتماده الكبير على العمالة الوافدة، حيث تشكل هذه الفئة حوالي 78.8% من القوى العاملة في القطاع الخاص -الذي شكل أكبر قطاع توظيف في المملكة العربية السعودية-وذلك خلال الربع الرابع من عام 2023، كما وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص 10.985 مليون موظف، منهم 8.656 مليون من غير السعوديين، بينما كانت العمالة غير السعودية في القطاع العام محدودة بنسبة 8%(المرصد الوطني للعمل،2023).

ثانيا: نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل:

تعد النساء السعوديات مصدراً مهماً للإمكانات غير المستغلة بشكل كافٍ، فقد كان هناك 9.1 مليون سيدة في سن العمل في عام2015، ولكن شاركت 20.2% منهن فقط في سوق العمل، مقارنة بـ 77.8% من الرجال(العلواني،2022). ولكن بحلول نهاية 2023، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة إلى 35%، ومع استهداف المملكة العربية السعودية رفع هذه النسبة إلى 40% بحلول 2030 يتبقى على مستهدف الرؤية 5%(الجهني،2024).

ثالثا: المشتغلون في القطاع العام:

يشكل المواطنون السعوديون غالبية العاملين في القطاع العام بنسبة 92.26% وذلك في نهاية 2023، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين 1.276 مليون موظف (المرصد الوطني للعمل،2023)، مما يعكس الاستقرار الوظيفي الذي يتمتع به القطاع العام، خاصة في قطاع التعليم، الذي يعد أكبر القطاعات من حيث عدد العاملين(عيسوي،2018).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

رابعا: المشتغلون في القطاع الخاص:
رغم توسع الاقتصاد السعودي، لايزال القطاع الخاص معتمداً بشكل كبير على العمالة الوافدة، حيث يشكلون 78.8% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص وذلك في الربع الرابع من 2023، ورغم مرونة القطاع في تنفيذ المشاريع، إلا أن مساهمته في تقليل البطالة السعودية لا تزال محدودة(العلواني،2022).

خامسا: نسبة البطالة:
تظهر بيانات تقديرات مسح القوى العاملة للهيئة العامة للإحصاء أن البطالة بين السعوديين انخفضت إلى 7.7% في الربع الرابع من 2023، بينما بلغت البطالة الإجمالية (للسعوديين وغير السعوديين) 4.4%. ومن الجدير بالذكر أن بطالة النساء السعوديات بلغت 13.1% مقارنة بـ 2.5% للرجال (الهيئة العامة للإحصاء،2023).

التحديات والفرص التي تواجه سوق العمل السعودي، واهم المبادرات الحكومية:

يواجه سوق العمل السعودي مجموعة من التحديات التي تؤثر على نموه وتطوره، وتشكل عقبات أمام تحقيق التوازن بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، من بين أبرز هذه التحديات هو عدم توافق المناهج التعليمية مع متطلبات السوق، الامر الذي يؤدي إلى نقص في كفاءة الخريجين وعدم تلبية احتياجات القطاعات المختلفة (العبد اللطيف،2006). بالإضافة إلى ذلك، يفتقر السوق إلى التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، مما يخلق فجوة بين العرض والطلب على الوظائف، حيث يوجد فائض في بعض التخصصات، بينما تعاني تخصصات أخرى من نقص في العمالة المؤهلة، هذا الاختلال يؤثر على توظيف الخريجين ويجعل من الصعب على القطاعات المختلفة العثور على القوى العاملة المطلوبة (منظمة العمل الدولية،2021).

وعلى جانب آخر، تُعد العمالة الوافدة تحديًا رئيسيًا لسوق العمل السعودي، فتُفضل العديد من الشركات في القطاع الخاص توظيف العمالة الأجنبية بسبب انخفاض تكاليفها وارتفاع مستوى خبرتها، مقارنة بالعمالة المحلية (العبد اللطيف، 2006)، ويزداد هذا التحدي مع تفاوت الأجور بين القطاعين العام والخاص (صندوق النقد الدولي،2013)، حيث يُفضل السعوديون العمل في القطاع العام بفضل الاستقرار الوظيفي والأجور المرتفعة، بينما يُعتبر القطاع الخاص أقل جاذبية بسبب الأجور المنخفضة وظروف العمل الأقل استقرارًا، هذه العوامل تؤدي إلى استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة في العديد من القطاعات، مما يفاقم التحديات التي يواجهها سوق العمل في المملكة العربية السعودية (العبد اللطيف،2006).

إلى جانب هذه التحديات، يواجه سوق العمل السعودي أيضًا عوائق اجتماعية تؤثر على قدرة المواطنين على العمل في بعض المهن، فيُظهر العديد من السعوديين ترددًا في العمل في المهن اليدوية أو الوظائف التي تتطلب العمل في المناطق النائية، كما أن ضعف تطبيق أنظمة التأمينات الاجتماعية في المنشآت الصغيرة يقلل من جاذبية القطاع الخاص للسعوديين، هذه العوامل تساهم في خلق بيئة غير مشجعة للمواطنين لدخول سوق العمل الخاص، مما يزيد من صعوبة تحقيق توازن بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة (العبد اللطيف،2006).

وفي المقابل، توفر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 فرصًا كبيرة لسوق العمل السعودي، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية الطموحة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط (رؤية المملكة 2030، 2023). من أبرز هذه الفرص التحول الرقمي، الذي يساهم في تعزز الكفاءة التشغيلية، وابتكار خدمات ومنتجات جديدة، وكما يساهم في تغيير أساليب العمل وتوسيع نطاق الاعمال، مما يؤدي الى خلق فرص وظيفية متنوعة (البار، 2018). وكما يُعتبر أيضا تطوير القطاعات الغير نفطية، مثل السياحة والترفيه، فرصة لتعزيز توظيف المواطنين في مجالات جديدة ومتنوعة، فقد ساهم هذا القطاع بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023(رؤية المملكة 2030، 2023).

زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل تُعد أيضًا فرصة واعدة، ففي السنوات الأخيرة شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعًا ملحوظًا في مشاركة المرأة في القوى العاملة، وذلك بفضل السياسات الحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة وزيادة دورها في الاقتصاد، هذه التحولات تمثل فرصة كبيرة لتعزيز الإنتاجية وتنويع القوى العاملة (الجهني، 2024).

بالإضافة إلى ذلك، يُعد الاستثمار في التعليم والتدريب المهني من أهم الفرص التي يمكن أن تحسن من أداء سوق العمل السعودي، فتطوير المناهج التعليمية وتحديث البرامج التدريبية يمكن أن يسهم في تلبية احتياجات القطاعات المختلفة من الكفاءات المؤهلة، ويمكن أيضا من خلال تحسين جودة التعليم سد الفجوة بين العرض والطلب على

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

العمالة، وبالتالي تعزيز توظيف السعوديين في القطاعات التي تعاني من نقص في القوى العاملة المؤهلة (العتيبي، 2023).

ولتعزيز هذه الفرص والتغلب على التحديات، أطلقت الحكومة السعودية عددًا من المبادرات لدعم سوق العمل السعودي، ومن أبرز هذه المبادرات "برنامج التحول الوطني"، الذي يسعى إلى تحسين كفاءة القوى العاملة الوطنية من خلال برامج التدريب والتعليم المتنوعة، ويهدف هذا البرنامج ايضا إلى تطوير مهارات السعوديين وتمكينهم من مواجهة التغيرات المستمرة في سوق العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص (رؤية 2030، د.ت).

كما أطلقت الحكومة "برنامج نطاقات"، الذي يهدف إلى تعزيز توطين الوظائف في القطاع الخاص من خلال تصنيف الشركات بناءً على نسبة توظيف السعوديين، هذا البرنامج يشجع الشركات على زيادة توظيف المواطنين، ويقدم حوافز للشركات التي تلتزم بتحقيق نسب التوطين المطلوبة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، د.ت).

وإلى جانب هذه البرامج، قامت الحكومة بإنشاء "صندوق تنمية الموارد البشرية" (هدف)، لدعم توظيف السعوديين في القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز وبرامج تدريبية تسهم في تطوير مهارات القوى العاملة المحلية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، د.ت). وإضافة الى هذه المبادرات، برنامج "تمهير" الذي يقدم فرص تدريب للخريجين الجدد، الذي يهدف إلى تعزيز جاهزية الشباب السعوديين لدخول سوق العمل وزيادة فرص توظيفهم (صندوق تنمية الموارد البشرية، د.ت).

وفي ضوء هذه الجهود، يظهر أن الحكومة السعودية ملتزمة بتحقيق توازن في سوق العمل عبر تحسين مستوى المهارات والتوظيف المحلي، ومع استمرار التركيز على تمكين الشباب والنساء وتحفيز الابتكار والتطوير، من المتوقع أن يزداد تأثير هذه المبادرات على تحسين أداء سوق العمل وتعزيز مشاركة المواطنين فيه، وكما تسهم هذه المبادرات في خلق بيئة عمل تنافسية ومستدامة تدعم النمو الاقتصادي وتحقق التنمية الشاملة التي تسعى إليها المملكة (الجهني وبنسلطان، 2022).

أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل:

يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل واسع على سوق العمل مسببًا آثارًا سلبية وإيجابية، ومن أحد الآثار السلبية الرئيسية للاقتصاد الخفي هو تقليص فرص العمل الرسمية، وغالبًا ما يعمل الأشخاص في هذا القطاع دون عقود رسمية أو حماية اجتماعية، مما يحرمهم من حقوق أساسية مثل التأمين الصحي واستحقاقات التقاعد، ونتيجة لذلك، يُضعف الاقتصاد الخفي الاستقرار الوظيفي ويزيد من تعرض العمالة للمخاطر، فالعاملون في هذا القطاع يفتقرون أيضًا إلى التدريب والتطوير المهني، مما يضعف من إنتاجيتهم ويحد من قدرتهم على النمو الاقتصادي، وهذا الافتقار للتدريب والكفاءة ينعكس سلبًا على الاقتصاد ككل، حيث يؤدي إلى تباطؤ النمو وتقليل الابتكار(حوليه و بورعدة، 2020).

وفيما يتعلق بالأجور، يخلق الاقتصاد الخفي فجوة كبيرة بين العاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، فغالبًا ما يتقاضى العاملون في الاقتصاد غير الرسمي أجورًا أقل بكثير من نظرائهم في القطاع الرسمي، نظرًا لان الأنشطة الغير رسمية لا تخضع للوائح القانونية المتعلقة بالحد الأدنى للأجور أو ساعات العمل، هذا الامر يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة، فهذا التفاوت في الأجور يجعل من الصعب على العديد من الأفراد -خاصة ذوي التعليم المنخفض أو العمالة الوافدة - الانتقال إلى القطاعات الرسمية، ويزيد من الاعتماد على الاقتصاد الخفي كوسيلة للعيش، وعلى ذلك فإن الفقر الناجم عن هذه الظروف يعزز من الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة(العبد اللطيف،2006).

إلى جانب تأثيره على الأجور وفرص العمل، يشكل الاقتصاد الخفي تحديًا كبيرًا للبيانات الاقتصادية، نظرًا لأن هذه الأنشطة لا تُسجل، وبالتالي فإن حجم الاقتصاد الفعلي يصبح غامضًا، مما يضعف من دقة الإحصاءات الرسمية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، فيؤدي غياب هذه البيانات إلى صعوبات في صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة وتحقيق تنمية شاملة، حيث يعتمد صانعو السياسات على بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة (الراجحي، 2021).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

وكما يؤثر الاقتصاد الخفي بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، فالعاملون والشركات في هذا القطاع لا يدفعون الضرائب، مما يحرم الحكومات من مصادر مهمة للإيرادات، ويؤدي هذا النقص في الإيرادات الى التقليل من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية وغيرها، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وإضافة إلى ذلك، يُضعف الاقتصاد الخفي من قدرة الدولة على تنظيم السوق والاقتصاد بشكل فعال، مما يعيق التخطيط الاقتصادي والتنمية المستدامة (البسام، 2013).

ويؤثر الاقتصاد الخفي أيضًا على التنافسية في السوق، حيث تتمتع الشركات التي تعمل في هذا الاقتصاد بمزايا غير عادلة مقارنة بالشركات الرسمية التي تلتزم بالضرائب والقوانين، فالشركات التي تعمل في الاقتصاد الخفي لا تتحمل نفس التكاليف التي تتحملها الشركات الرسمية، مما يعطيها ميزة تنافسية غير مشروعة، يُحدث هذا التشوه في السوق إلى خروج الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة، ويعزز من بيئة غير عادلة تضعف الابتكار وتثبط التنمية الاقتصادية(عايد،2022).

وعلاوة على ذلك، يلعب الاقتصاد الخفي دورًا سلبيًا في توزيع الموارد، فغياب البيانات الدقيقة حول حجم هذا القطاع يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد الحكومية، فعندما تفتقر الحكومات إلى المعلومات الضرورية لتوزيع الاستثمارات والدعم بشكل متوازن، يؤدي ذلك إلى سوء توزيع الموارد وإهمال القطاعات أو المناطق التي تحتاج إلى تعزيز الدعم والتنمية (حسن ومهدي، 2020).

وعلى الرغم من ذلك يمكن أن يقدم الاقتصاد الخفي بعض الفوائد، كتوفير فرص عمل مؤقتة في الأوقات الاقتصادية الصعبة التي يعجز فيها الاقتصاد الرسمي عن استيعاب جميع القوى العاملة، بالإضافة الى ذلك فإنه يعمل على توفير بيئة ريادية لأصحاب المشاريع الصغيرة، حيث يبدأ الافراد في البدء في مشاريعهم دون الحاجة الى مواجهه البيروقراطية والضرائب العالية (الغايش، 2021). وعلى المستوى القومي، يعزز الاقتصاد الخفي ديناميكية الاقتصاد، حيث يُصبح أكثر استجابة للتغيرات في ظروف السوق مقارنةً بالاقتصاد الرسمي. وذلك بفضل تحييد آثار القواعد والإجراءات التنظيمية مثل الضرائب وقوانين الحد من الأجور، وكما يساعد الاقتصاد الخفي أيضًا في تقليل الفروق في توزيع الدخل، حيث يقدم سلعًا وخدمات بأسعار منخفضة، مما يساهم في دعم محدودي الدخل من خلال تحقيق آثار توزيعية إيجابية، ويُعتبر الاقتصاد الخفي ايضا عاملًا محفزًا للاستهلاك، حيث يُستخدم أكثر من ثلثي الدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد الخفي في القطاع الرسمي من خلال شراء سلع وخدمات، مما يُنشط القطاع الرسمي ، وعلاوة على ذلك، يُسهم الاقتصاد الخفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي الفعلية جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، من خلال استثمار الأموال الناتجة عن أنشطته في مجالات مختلفة (مرعي، 2018).

ومن الدراسات التي تناولت تأثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل، دراسة (Khanh ,2021)، التي كانت تهدف إلى دراسة تأثير معدلات البطالة على الاقتصاد غير الرسمي في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، واستخدمت الدراسة بيانات من سبع دول في آسيان (كمبوديا، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام) خلال الفترة من 2000 إلى 2017، وقد تم تطبيق أساليب إحصائية متقدمة مثل الطرق الديناميكية (DOLS) والطرق المعدلة بالكامل (FMOLS)؛ لتحليل العلاقة طويلة الأمد بين البطالة والاقتصاد غير الرسمي، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات البطالة وحجم الاقتصاد غير الرسمي، مما يعني أن زيادة البطالة تؤدي إلى زيادة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وكما أكدت الدراسة أن تحسين السياسات المتعلقة بالبطالة يمكن أن يساهم في تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.

أما دراسة الغايش(2021)، فقد اهتمت بتحليل تأثير الاقتصاد غير الرسمي في مصر على سوق العمل، و تبحث فيما إذا كان هذا القطاع يوفر حلاً لأزمة التشغيل وانخفاض الدخل أو أنه يزيد من المشكلات الاقتصادية مثل التهرب الضريبي وعدم دقة البيانات، واعتمدت على المنهج التحليلي والوصفي من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الدولية، وتوصلت إلى أن القطاع غير الرسمي يساهم في خلق فرص عمل بديلة ويخفف من البطالة، لكنه يؤدي أيضًا إلى تفاقم التهرب الضريبي ويؤثر سلبًا على الإيرادات الحكومية، واوصت بتطوير سياسات لتحويل الأنشطة غير الرسمية إلى رسمية، وتحسين مهارات العاملين، وزيادة الوعي بفوائد التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

وفي نفس السياق اهتمت دراسة حوليه وبورعده (2020)، بتحليل تأثير الاقتصاد غير الرسمي على معدلات البطالة في الجزائر من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الانحدار الموزعة (ARDL)، بهدف فهم

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

العلاقة بين هذين المتغيرين وكيف يمكن أن يؤثر الاقتصاد غير الرسمي في تقليل أو زيادة البطالة، فاستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام بيانات إحصائية للفترة من 1999 إلى 2015، مع توظيف نماذج الاقتصاد القياسي، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد غير الرسمي والبطالة، حيث يزداد الانخراط في القطاع غير الرسمي نتيجة لضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب العاملين، وأوصت الدراسة بتعزيز السياسات الحكومية لتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال توفير فرص عمل رسمية وتحفيز الأفراد للانخراط في الأنشطة الرسمية.

وأخيرا تشير الدراسات التي استعرضناها إلى أن الاقتصاد الخفي يترك آثارًا متباينة على سوق العمل. فمن جهة، يوفر فرص عمل بديلة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، ويعزز المرونة الاقتصادية، ومن جهة أخرى، فإنه يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخول، ويضعف الإيرادات الحكومية، ويحد من قدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة. علاوة على ذلك، يعيق الاقتصاد الخفي التنمية المستدامة من خلال تشويه المنافسة وتقليل الابتكار.

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في التعرف على مفهوم الاقتصاد الخفي والمفاهيم المتعلقة به، بالإضافة إلى الاطلاع على الأساليب المنهجية التي استخدمتها تلك الدراسات. كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول موضوع أثر الاقتصاد الخفي على سوق العمل بشكل عام، واعتمادها على المنهج الوصفي والقياسي. ومع ذلك، يُقدم هذا البحث إضافة علمية مميزة من خلال تركيزه على المملكة العربية السعودية، وتحليله لتأثير الاقتصاد الخفي على سوق العمل خلال الفترة الحديثة 2000-2023. ويُثري البحث المجال العلمي من خلال استخدام مؤشرات مختلفة لقياس الاقتصاد الخفي، مما يُسهم في تقديم رؤية أكثر شمولية ودقة حول هذه الظاهرة في السياق المحلي، ما يجعله دراسة ذات طابع أصيل ومُوجهة لفهم واقع سوق العمل السعودي.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي

التمهيد:

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم التركيز على التحليل القياسي بهدف معرفة تأثير الاقتصاد الخفي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000 -2023، وقد تم تقدير النموذج القياسي وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، مع الاعتماد على 24 مشاهدة لكل متغير، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها، ويعتمد هذا التحليل على نماذج إحصائية تتيح تقدير أثر المتغيرات المستقلة المختارة على إجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تمثل المتغير التابع في الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فتشمل نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع(M3)، وعدد الحاصلين على تعليم عالٍ، ومعدل التضخم، ومؤشر سيادة القانون، وذلك بهدف تحليل التأثيرات المختلفة التي قد تسهم في تباين حجم الاقتصاد الخفي وانعكاساته على سوق العمل. وقد تم جمع البيانات من مصادر موثوقة لضمان دقة التحليل وموثوقيته، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بـإجمالي القوة العاملة، ومعدل التضخم، ومؤشر سيادة القانون من قاعدة بيانات البنك الدولي، أما بيانات نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع (M3)، وعدد الحاصلين على تعليم عالٍ، فقد تم جمعها من البنك المركزي السعودي، وتساعد هذه البيانات في تحقيق أهداف الدراسة من خلال تقديم صورة متكاملة عن العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في السياق المحلي.

توصيف النموذج الدراسة:

يأخذ نموذج الدراسة الصورة العامة على النحو التالي:

$$Y = f(N, EDU, INF, LOW)$$

أما الصورة القياسية فقد تمثلت في التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 N_{it} + \beta_2 EDU_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 LOW_{it} + \varepsilon_t$$

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

يتمثل المتغير التابع في اجمالي القوة العاملة(Y)، أما المتغيرات المستقلة، فتتمثل في كل من: نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسعM3 (N)، وعدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU)، التضخم(INF)، وسيادة القانون(LOW).

تمثلت معادلة النموذج في الآتي:

β_0: القاطع.

β3, β4, β1, β2: معلمات المتغيرات المستقلة.

μ: الخطأ العشوائي.

t: الزمن.

وتفترض هذه الدراسة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجمالي القوة العاملة -كمتغير تابع-، وبين كلا من:

- نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع N) N3).
- وعدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU).
- التضخم(INF).
- سيادة القانون(LOW).

وبتحديد متغيرات الدراسة، فيما يلي سوف نستعرض الوصف والاتجاه العام لجميع متغيرات الدراسة، كما يلي:

أولا: المتغير التابع:

- **إجمالي القوة العاملة (Y):**

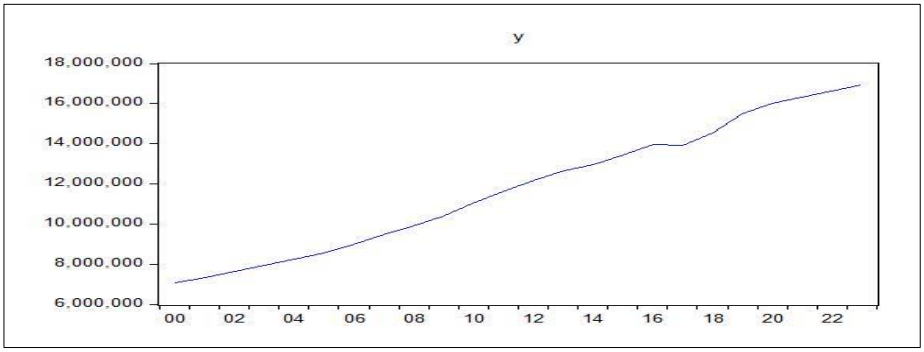

الشكل(2): اجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2023.

المصدر: Eviews(9)

يوضح الشكل(2) اتجاًه تصاعديًا عامًا لإجمالي القوة العاملة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة(2000-2023)، مما يعني أن عدد الافراد المشاركين في النشاط الاقتصادي في تزايد بشكل مستمر؛ بسبب الازدهار الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية وذلك وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (2023). كما يُلاحظ في الرسم البياني أيضا تباطؤ في النمو خلال الفترة 2016-2017؛ نتيجة للصعوبات والتحديات التي أثرت على القطاع الخاص في سوق العمل، وقد أدى ذلك الى انخفاض نسبة التوظيف، وذلك كما ورد في التقرير السنوي الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (2016)، والذي أشار الى انخفاض أجور القطاع الخاص، وضعف جاهزية القطاع الخاص في توفير بيئة عمل مناسبة للمرأة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

ثانيا: المتغيرات المستقلة: وتشمل كلا مما يلي:

- **نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3(N):**

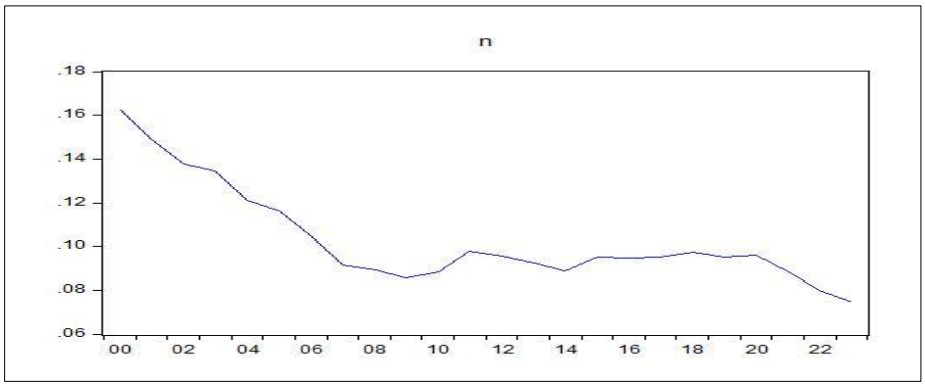

الشكل(3): نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3 في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2023.

المصدر: Eviews(9)

يشير الشكل(3) إلى انخفاض مستمر في نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة (2000-2023)، يعكس هذا الانخفاض تزايد ميل الافراد والشركات لاستخدام الوسائل الإلكترونية للدفع والاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية بدلاً من حمل النقد. ويعود هذا التحول الى خطط التحول الرقمي التي تبنتها المملكة العربية السعودية، بدءًا من الخطة التنفيذية الأولى للتعاملات الإلكترونية الحكومية 2006 الى رؤية المملكة العربية السعودية 2030(المنصة الوطنية الموحدة، 2024)، بالإضافة الى ذلك الزم البنك المركزي السعودي كافة أنشطة قطاع التجزئة في المملكة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني (البنك المركزي السعودي، 2020).

- **عدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU):**

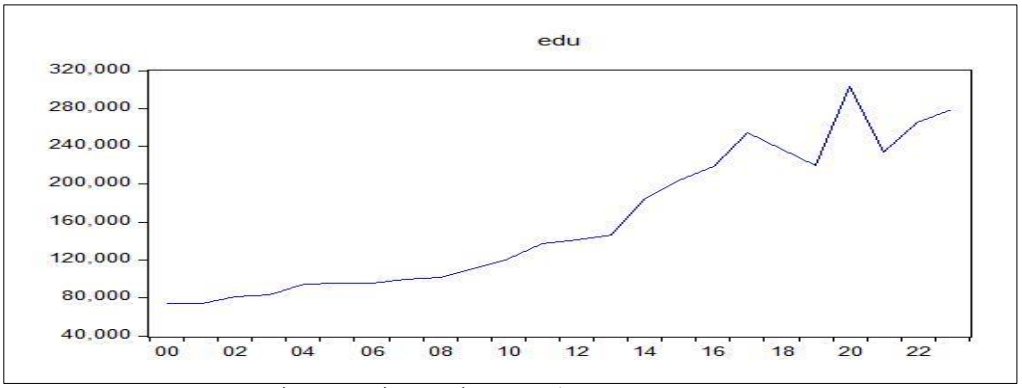

الشكل(4): عدد الحاصلين على تعليم عالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2023.

المصدر: Eviews(9)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

يتضح من الشكل(4) أن هناك زيادة مستمرة في أعداد الحاصلين على مؤهلات عالية خلال الفترة من (2000-2023)، ويعود هذا الازدياد إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها المملكة العربية السعودية في قطاع التعليم العالي خلال هذه الفترة. فقد تم توفير الموارد والمخصصات المالية التي تساهم في تطوير هذا القطاع، وذلك في إطار تحقيق رؤية 2030(العتيبي، 2023). كما يلاحظ أيضا وجود بعض التقلبات التي قد تكون مرتبطة بأحداث اقتصادية أو برامج حكومية جديدة.

- **التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) (INF):**

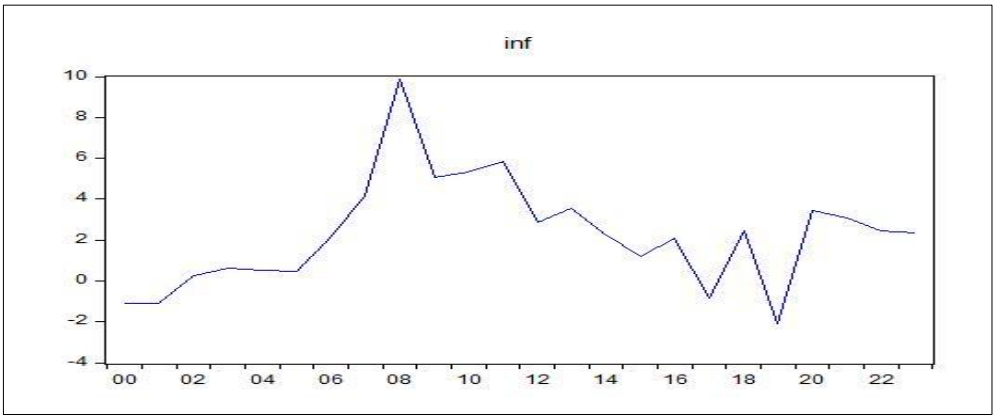

الشكل(5): التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2023.

المصدر: Eviews(9)

شهد التضخم تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة (2000-2023)، حيث لم يكن هناك اتجاه ثابت وواضح، بل تميزت الفترة بفترات من الارتفاع الحاد والتراجع السريع، ففي عام (2008) بلغ التضخم اعلى معدل له عند (9.8%)، ويعود هذا الارتفاع الى تأثر المملكة العربية السعودية بالأزمة المالية العالمية آنذاك (الجناني والجابري، 2020)، بعد ذلك، بدأ التضخم في الانخفاض مع وجود بعض التقلبات هبوطًا وصعودًا، ليصل الى أدني مستوى له في (2019)؛ والذي قد يعود الى ظهور فيروس كورونا متلازمة الشرق الأوسط التنفسية(MERS-COV)، بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط، بعد التعافي من هذا الفيروس، لوحظ أن التضخم اتخذ اتجاهًا تصاعديًا مره أخرى (نصر الدين واخرون، 2023).

- **سيادة القانون: الترتيب المئوي (LOW):**

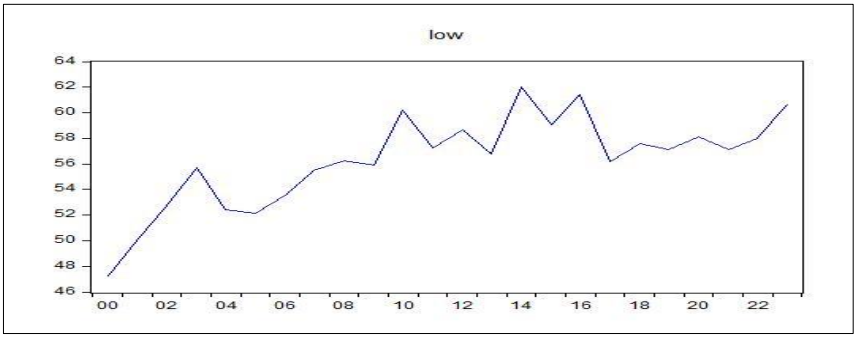

الشكل(6): سيادة القانون في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2023.

المصدر: Eviews(9)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

يظهر الرسم اتجاهًا تصاعديًا عامًا لمؤشر سيادة القانون في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(2000-2023)، مما يشير الى تحسن مستمر في هذا المؤشر، فيمكن ان يُعزى هذا التحسن الى الإصلاحات القانونية والقضائية التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة، والتي تأتي ضمن إطار رؤية 2030. كما يمكن ملاحظة بعض التقلبات في المؤشر، والتي قد تكون ناتجة عن نفس الاسباب (الذيابي، 2023).

نتائج تقدير النموذج:

قبل تقدير النموذج، في البداية لابد من معرفة سلوك المتغيرات خلال فترة البحث، من خلال خطوتين وهي توصيف المتغيرات من خلال وصف كل متغير على حدة، وحساب مصفوفة الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقات الخطية بين المتغيرات.

توصيف متغيرات البحث (Descriptive Statistics):

ويهدف هذا التحليل إلى فهم خصائص البيانات الأساسية، من خلال حساب المتوسط، الانحراف المعياري، والقيم العظمى والصغرى، والتأكد من مدى تطابق البيانات مع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera.

الجدول (1): البيانات الوصفية

Descriptive Statistics	Y	N	EDU	INF	LOW
Mean	11799311	0.103014	160697.9	2.284360	56.32772
Median	11895285	0.095298	139157.5	2.281688	56.97518
Maximum	16933906	0.162155	303549.0	9.870248	62.01923
Minimum	7079451	0.074538	73607.00	-2.093333	47.26368
Std. Dev.	3231911	0.022263	74376.66	2.647924	3.561877
Skewness	0.082328	1.317734	0.443503	0.771256	-0.683350
Kurtosis	1.688261	3.781676	1.744114	4.070845	3.248558
Jarque-Bera	1.747772	7.556713	2.364028	3.526051	1.929652
Probability	0.417327	0.022860	0.306661	0.171525	0.381049
Sum	2.83E+08	2.472333	3856750	54.82465	1351.865
Sum Sq. Dev.	2.40E+14	0.011399	1.27E+11	161.2645	291.8002
Observations	24	24	24	24	24

المصدر:(9) Eviews

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

مصفوفة معاملات الارتباط (Matrix Correlation):

لتقييم قوة العلاقة بين المتغيرات، تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط بغرض معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، والتي قدمت النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول (2): مصفوفة الارتباط.

Variable	Y	N	EDU	INF	LOW
Y	1.000000	-	-	-	-
N	-0.752648	1.000000	-	-	-
EDU	0.956793	-0.622992	1.000000	-	-
INF	0.097643	-0.550850	-0.036661	1.000000	-
LOW	0.734192	-0.828448	0.641511	0.393237	1.000000

المصدر:(9) Eviews

يظهر من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين إجمالي القوة العاملة (Y) والتضخم(INF)، في حين تظهر علاقة طردية قوية مع عدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU)، وعلاقة عكسية متوسطة مع نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع N) M3)، بالإضافة إلى ارتباط طردي متوسط مع سيادة القانون (LOW). من جهة أخرى، ترتبط نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع N) M3) بعلاقة عكسية متوسطة مع كل من عدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU)، والتضخم (INF) أما سيادة القانون (LOW) فالعلاقة عكسية قوية. أما عدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU)، فيرتبط بعلاقة طردية متوسطة مع سيادة القانون (LOW)، وعلاقة عكسية ضعيفة مع التضخم (INF). وبالنسبة للتضخم (INF)، فإنه يرتبط بعلاقة طردية ضعيفة مع سيادة القانون (LOW).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

لتحديد درجة استقرار سلاسل البيانات الزمنية للمتغيرات ورتبة تكاملها تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، من خلال اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) على المتغيرات في صورتها الأصلية. وتتمثل فرضية العدم في هذه الاختبار في وجود جذر وحدة (1) I بمعنى أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، بينما تتمثل الفرضية البديلة في عدم وجود جذر وحدة (0) I أي أن السلسلة الزمنية ساكنة. ويعرض الجدول النتائج على النحو الآتي:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

الجدول (3): نتائج اختبار (ADF).

Variable	Level			First Difference		
	ADF	P-Valu	Result	ADF	P-Valu	Result
Y	0.621414	0.9871	Non-Stationary	-3.651596 (**)	0.0129	Stationary
N	-3.544630(**)	0.0158	Stationary	-3.106516(**)	0.0408	Stationary
EDU	-3.565212(*)	0.0558	Stationary	-8.595336(***)	0.0000	Stationary
INF	-2.779567(*)	0.0768	Stationary	-7.615087(***)	0.0000	Stationary
LOW	-3.585025(*)	0.0537	Stationary	-7.574443(***)	0.0000	Stationary

Notes: (*) 10%; (**) 5%; (***) 1%.

المصدر: Eviews (9)

تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن المتغيرات (LOW ،INF ،EDU) مستقرة في مستواهما الأصلي I (0)، حيث أن القيمة الاحتمالية P-Value أقل من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 10%، أما المتغير (N) فهو أيضا مستقر في مستواه الأصلي I (0) وله قيمة احتمالية أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة. وعلى العكس، فإن المتغير (Y)غير ساكن في مستواها الأصلي، ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1).

اختبار التكامل المشترك (Cointegration):

سيتم اختبار فرضية عدم وجود أي علاقة تكاملية بين متغيرات النموذج ($H_0: r = 0$) مقابل فرضية وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل ($H_1: r > 0$) باستخدام اختبار جوهانسن(Johansen test)، حيث يتضمن هذا الاختبار اختباري الأثر (Trace Test) والقيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue Test) لتقدير عدد العلاقات التكاملية (r).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

الجدول (4): نتائج اختبار (Johansen)

Vector	Trace Test			Eigen Value Test		
	Trace Statistic	0.05Critical Value	P-Valu	Max-Eigen Statistic	0.05Critical Value	P-Valu
None *	96.07209	69.81889	0.0001	44.32096	33.87687	0.0020
At most 1 *	51.75113	47.85613	0.0206	29.67433	27.58434	0.0266
At most 2	22.07680	29.79707	0.2943	15.48594	21.13162	0.2563
At most 3	6.590863	15.49471	0.6256	6.504699	14.26460	0.5493
At most 4	0.086165	3.841466	0.7691	0.086165	3.841466	0.7691

المصدر: Eviews

*رفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5%.

وفقاً لنتائج اختباري (Trace) و(Eigen value)، فإن القيم المحسوبة للتكامل المشترك أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وهذا يدل على وجود علاقتين على الأقل من التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، على المدى الطويل وبالتالي، يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ($H_1: r \geq 1$).

تقدير معاملات الانحدار:

تم تقدير نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال برنامج Eviews (9)ويوضح الجدول التالي نتائج عملية التقدير:

الجدول (5): نتائج تقدير النموذج الخطي.

Variable	Coefficient	S. E	t-statistics	P.value
C	8402625	5658161	1.485045	0.1539
N	-37539563	15719786	-2.388045	0.0275
EDU	33.44624	3.387028	9.874805	0.0000
INF	-38811.62	86225.86	-0.450116	0.6577
LOW	35110.60	81082.91	0.433021	0.6699
Adj R2 = (94%) (R2 = 95%). (D.W =1.86). (F-statistics =104.1419). Prob (F-statistics) =0.000000				

المصدر:Eviews (9)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة اجمالي القوى العاملة تساوي 8402625 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة (N،EDU، INF، LOW) مساوية للصفر. وبالنظر إلى تأثير كل متغير على حده، نجد أن زيادة نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M3 (N) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض اجمالي القوة العاملة بمقدار -37539563 وحدة، وهذه العلاقة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وعلى العكس، فإن زيادة عدد الحاصلين على تعليم عالي (EDU) وسيادة القانون (LOW) تؤدي إلى زيادة ملحوظة في اجمالي القوى العاملة، حيث بلغت معاملات هذه المتغيرات 33.44624و35110.60 على التوالي، وكان عدد الحاصلين على تعليم عالي له دلالة إحصائية، أما سيادة القانون فهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة للتضخم (INF)، فنجد أن العلاقة عكسية وغير معنوية مع اجمالي عدد القوى العاملة، بمعنى أن زيادة التضخم يؤدي إلى انخفاض القوى العاملة في المملكة العربية السعودية. ويشير معامل التحديد المعدل Adj R2= 0.94، إلى أن النموذج يفسر حوالي 94% من التغير في اجمالي القوى العاملة، مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتمثل النسبة المتبقية والتي تساوي 6 % متغيرات أخرى لم تدرج في نموذج الدراسة. كما تأكد قيمة Prop (F-statistics) =0.000000 وهي ذات دلالة احصائية على صحة النموذج ككل.

اختبار معامل التضخم للمتغيرات المستقلة (Variance Inflation Factors):

للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة خطية قوية بين متغيرين مستقلين أو أكثر، مما قد يؤثر على دقة تقدير المتغيرات.

الجدول (6): اختبار (VIF).

Variable	VIF
N	5.107234
EDU	2.646352
INF	2.173816
LOW	3.478189

المصدر:EViews (9)

من خلال الجدول السابق يتضح عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة حيث أن قيمةVIF≥5.

اختبارات فحص النموذج:

بعد تقدير متغيرات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتقييم النموذج والتأكد من خلوه من مشاكل القياس، والتي تم إيضاحها في الجدول التالي:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

الجدول (7): الاختبارات التشخيصية.

الاختبار	Static. Value	P. Value
اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.379455	0.8272
اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Arch	0.009292	0.9232
اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test	0,722252	0.696891
اختبار رامسي للتحديد الخاطئ Ramsey Reset Test	0.437565	0.5167

المصدر:(9) EViews

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للكشف عن الارتباط الذاتي، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.8272وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5%، ما يعني قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل. وأوضح اختبار Heteroskedasticity Test Arch، للكشف عن مشكلة عدم تجانس البيانات أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.9232 وهي أكبر من 5% وبالتالي قبول فرض العدم القائل بوجود تجانس بين البيانات. ومن خلال إجراء اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تأكد لنا قبول فرض العدم الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.696891وهي أكبر من 5% وأخيراً، أظهر اختبار Ramsey Reset Test المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، بأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.5167 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على توصيف النموذج بشكل جيد، وملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

يتم استخدام اختبار Cusum للتحقق من ثبات المتغيرات في النموذج الاقتصادي عبر الزمن. وعدم وجود تغييرات مفاجئة أو هيكلية في العلاقة بين المتغيرات. حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يكون الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، على العكس من ذلك تكون المعاملات غير مستقرة في حال أن المنحنى خارج هذه الحدود.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

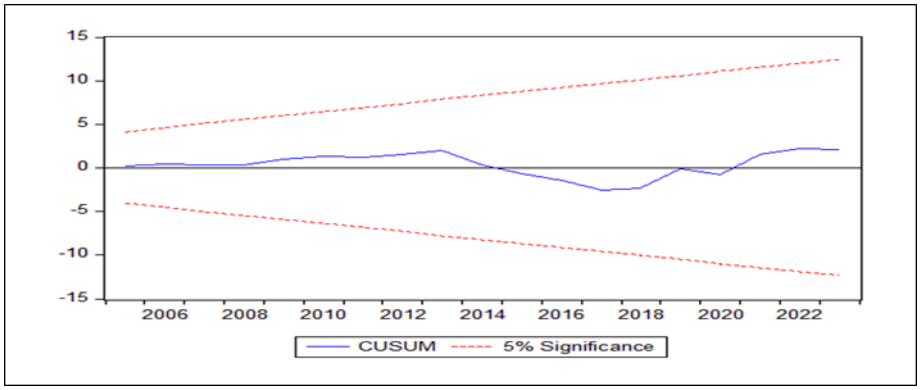

الشكل(7): اختبار Cusum.

ويشير اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) إلى أن النموذج الاقتصادي المستخدم في هذه الدراسة مستقر هيكليًا. وذلك لأن الإحصاءات المتعلقة بهذا الاختبار تقع ضمن الحدود الحرجة المحددة عند مستوى معنوية 5%.

المناقشة والنتائج:

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع (M3) وإجمالي القوى العاملة، حيث يرتبط ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج النظام المصرفي الى عرض النقود بالمفهوم الواسع (M3) بزيادة نشاط الاقتصاد الخفي ، وهو ما يعكس ميل الأفراد إلى استخدام النقد بدلاً من القنوات المصرفية الرسمية، الامر الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل في القطاع الرسمي، مما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة أو انخفاض حجم القوى العاملة في هذا القطاع (الغايش،2021). وبالمقابل، تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند نفس مستوى الدلالة بين عدد الحاصلين على تعليم عالٍ وإجمالي القوى العاملة، مما يدعم فرضية أن التعليم العالي يساهم في تعزيز مشاركة الأفراد في سوق العمل السعودي من خلال تحسين مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم، بما يتماشى مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد دور التعليم في زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي (العبد اللطيف،2006). وفيما يتعلق بسيادة القانون، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مع إجمالي القوى العاملة، غير أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن تأثير سيادة القانون على حجم القوى العاملة قد يكون محدوداً أو غير مباشر في سياق الاقتصاد السعودي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والعمالة الوافدة (نصر الدين والشهراني، 2023). ومع ذلك، فإن تعزيز سيادة القانون بشكل عام، من خلال حماية الملكية الفكرية، ومكافحة الفساد، من شأنه أن يخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية، ويشجع على إنشاء المزيد من الشركات، وبالتالي يزيد من فرص العمل. كما يمكن أن تساهم ايضا في تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يشجع الأفراد على الانخراط في الاقتصاد الرسمي. أما بالنسبة لمعدل التضخم، فقد كشفت النتائج عن علاقة عكسية غير معنوية إحصائيًا مع إجمالي القوى العاملة، حيث يبدو أن التضخم، رغم تأثيره المحتمل على القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة، لم يكن له تأثير مباشر وكبير على سوق العمل السعودي، وذلك بالنظر إلى العوامل الأخرى الأكثر تأثيرًا، مثل السياسات الحكومية المتعلقة بالتوظيف والإنفاق العام.

وبناءً على هذه النتائج، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التوازن بين السياسات الاقتصادية والتعليمية والقانونية لتحفيز نمو سوق العمل الرسمي في المملكة العربية السعودية وزيادة مشاركة القوى العاملة.

التوصيات:

1. تعزيز الشمول المالي وتشجيع الأفراد والمؤسسات على الانخراط في النظام المصرفي الرسمي من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات تقنية تدعم التحول إلى اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

2. تطوير سياسات التعليم والتدريب والاستثمار في برامج تعليمية ومهنية تعزز من توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل، خاصة في القطاعات غير النفطية.
3. تعزيز سيادة القانون في سوق العمل من خلال تحسين تطبيق القوانين الداعمة للعمالة الوطنية والوافدة، بما يضمن حقوقهم ويشجع بيئة عمل أكثر استدامة.
4. ضبط التضخم ودعم الاستقرار الاقتصادي والعمل على تنفيذ سياسات مالية ونقدية تحقق استقرار الأسعار وتحافظ على القوة الشرائية للأفراد، مع تقليل آثار التضخم على سوق العمل.
5. تنويع الاقتصاد وتشجيع النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال سياسات تحفيزية، ما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الفرص الوظيفية.

المراجع

1. الإبراهيم، يوسف. (1996). اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي. مجلة العلوم الاجتماعية، 24 (4)، 31 -55. تم الاسترجاع من:http://search.mandumah.com/Record/24922
2. احمد، احمد(2021). تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة وتطبيقية على العراق. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، 13(85)، 1-46. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/mjle.2023.321462.
3. البار، عدنان (2019). تقنيات التَّحوُّل الرقمي. جامعة الملك عبد العزيز. تم الاسترجاع من: https://2u.pw/qKjkAx.
4. بدوي، سيد(2023). الفساد المالي والإداري للدولة وآثاره الاقتصادية. مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، 2(3)، 41-59. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/mqss.2023.301280.
5. البسام، خالد(2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990 -2011م . مجلة التجارة والتمويل، (4)، 86-144. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/650521.
6. البنك الدولي. (2021). تضخم الاقتصاد غير الرسمي قد يبطئ التعافي من تداعيات جائحة كورونا في البلدان النامية. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/25ant43q.
7. البنك المركزي السعودي. (2020). مؤسسة النقد توجه بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة قطاع التجزئة. https://tinyurl.com/2655k385
8. جموم، طارق؛ صالح، رضا علي(2015). تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1986 إلى سنة 2012م .المجلة الليبية للدراسات، (9)،120-141. تم الاسترجاع من:http://search.mandumah.com/Record/1298205 .
9. الجناني، عمار؛ الجابري، قصي. **(2020).** تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول نفطية مختارة للمدة (1990 – 2017) مع إشارة خاصة للعراق*. المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، (42)، 17-43. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/2crjl2bo
10. الجهني، إبراهيم(2021). الغش التجاري في عقود بيع السلع المستوردة ومستحدثاته دراسة تطبيقية في النظام السعودي. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، 54(197)، 782-826. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/1159520.
11. الجهني، حازم؛ بنسلطان، بسام (2022). أثر توطين الوظائف "السعودة" على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة 2003-2020 .المجلة العربية للنشر العلمي، 46، 214-254. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/1436340.
12. الجهني، فلاح (2024، يونيو،26). مشاركة المرأة في سوق العمل السعودية ترتفع 52% خلال 7 أعوام، مال. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/yksakylh.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

13. الحازمي، فيصل (2024، ابريل،28). الاقتصاد الخفي والجهود السعودية. صحيفة مال. تم الاسترجاع من موقع: https://tinyurl.com/2yvc8x6a.
14. الحربي، عبد الكريم(2021). الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره. المجلة العلمية للعلوم التجارية، 45(2)، 1-40. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/alat.2021.217463.
15. الحربي، نايف (2024، أكتوبر،7). باحث اقتصادي: التستر التجاري يحد من جذب الاستثمارات الخارجية. العربية. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/24mh9sv5.
16. حسن، محمد؛ مهدي، علاء(2020). دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة: دراسة تحليلية .مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،16، 359-372. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/1205125.
17. حوليه، يحي؛ بورعده، حورية (2020). أثر الاقتصاد غير الرسمي على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإنطاء الموزعة (أردل) في الفترة 1991-2015. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(5)، 440-460. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/2x6nl6o4.
18. خليل، مصطفى؛ الغفار، ايمن؛ علي، دعاء(2021). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالطريقة البسيطة لنسبة العملة -حالة ج.م.ع خلال الفترة 1996-2019. مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، 2(2)، 85-140. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/mgsji.2021.271929.
19. الذيابي، عبد الكريم. (2023). الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تحليلية". مجلة البحوث الفقهية والقانونية،35(43)، 1583-1637. https://doi.org/10.21608/jlr.2023.227337.1248
20. الراجحي، ياسر(2021). دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي (العراق حالة دراسية) (رسالة ماجستير). تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/ywdh7kyr.
21. رؤية 2030(2023). التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2023. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/27skap6k.
22. رؤية السعودية 2030(د.ت). تم الاسترجاع من: https://www.vision2030.gov.sa/.
23. ساتي، أميرة(2023). جريمة غسل الأموال في النظام السعودي وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ م. المجلة القانونية، 16(1)، 153-178. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/jlaw.2023.297205.
24. السبيعي، فالح(2011). الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره، دراسة: قياسية للفترة من ١٩٩٢-2008(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
25. سليمان، محمد. (2022). الاقتصاد الخفي أسبابه وانعكاساته وطرق التغلب عليه. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
26. صندوق النقد الدولي(2013). إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تم الاسترجاع من: https://2u.pw/iKr0sQGp.
27. صندوق النقد الدولي. (2023). تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية. https://tinyurl.com/2377p3gn
28. صندوق تنمية الموارد البشرية (د.ت). تم الاسترجاع من: https://www.hrdf.org.sa/.
29. عامر، رمضان(2022). الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم الاقتصادية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، 38(6)، 605-681. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/bfda.2022.280487.
30. عايد، فهيم(2022). أضرار الاقتصاد الخفي والمعالجة القانونية الخاصة بها في ظل الالكترونيات السعودية ورؤية الضوء 2030. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، 24(4)، 3033-3072. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/jfslt.2022.252166.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

31. العبد اللطيف، عبد اللطيف .(2006). التوظيف في سوق العمل السعودي: الواقع .العقبات .الحلول . مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي،10(29)، 2017-272. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/61994.
32. العتيبي، وفاء(2023). التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2020 م. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 7(44)، 42-51. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.26389/AJSRP.E220523.
33. العلواني، علي(2022). سوق العمل في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية لنشر البحوث. منشور الكترونيا. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/25lrfgs4
34. عمر، دلال؛ جامع، صالح(2020). محددات قياس الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة من 1990-2019 .مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 4(2)، 84-104. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/1202483.
35. العيسوي، احمد(2018). تأثير نمط الملكية في مضمون مجلات العلاقات العاملة: دراسة تحليلية مقارنة على مجالات العلاقات العامة في القطاعين الحكومي والخاص في مصر والسعودية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية،10(2)، 11-60. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/2xgwt69o.
36. الغايش، علياء(2021). الاقتصاد الخفي والتوظيف (حالة القطاع غير الرسمي في مصر) . مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، 6(3)، 1059-1116. تم الاسترجاع من: https://doi.org/10.21608/jcia.2021.212756.
37. فاضل، أيمن؛ الخطيب، فاروق؛ دياب، أحمد (2014). البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية .مجلة البحوث التجارية،36(1)،61-111. تم الاسترجاع من: http://search.mandumah.com/Record/753257.
38. الفتلي، إيثار(2009). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة (رسالة ماجستير). تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/yufyu9kc.
39. كنفوش، محمد(2005). الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير غير منشور). كلية الدراسات العليا جامعة سعد دحلب، البليدة.
40. المرصد الوطني للعمل(2023). لمحة عن سوق العمل في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/2cdsrcpv.
41. مرعي، محمد(2018). الاقتصاد الخفي في فلسطين-دراسة قياسية (رسالة ماجستير). تم الاسترجاع من https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/3619.
42. المطيري، ليلي(2014). أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود. تم الاسترجاع من: https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/laila_elmetary.docx.
43. المنصة الوطنية الوحدة. (د.ت). التحول الرقمي. https://tinyurl.com/28uwyqro
44. منظمة العمل الدولية(2021). نحو مسار منتج وشامل استحداث فرص العمل في المنطقة العربية. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/26v9349m.
45. ناصر، مراد(2010). أسباب التهرب الضريبي وأثاره على الاقتصاد الوطني. دراسات اقتصادية. دراسات اقتصادية، 10(1)،07-17. تم الاسترجاع من: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135419.
46. نصر الدين، فيفيان؛ الشهراني، حصة (2023). العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007 – 2021). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(6)، 1-20. تم الاسترجاع من: https://tinyurl.com/yox8d8t3.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (64) فبراير 2025
Volume (64) February 2025
IJOHSS

47. نصر الدين، فيفيان؛ خياط، سحر؛ الحربي، مها. (2023). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(3)، 132-150. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R081122.
48. الهيئة العامة للإحصاء(2023). إحصاءات سوق العمل للربع الرابع عام 2023م. تم الاسترجاع من: https://www.stats.gov.sa/ar/1227.
49. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. (2016) . التقرير السنوي. https://tinyurl.com/2dddan39
50. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية(د.ت). تم الاسترجاع من: https://www.hrsd.gov.sa/.
51. Khanh, T. (2021). Unemployment and Shadow Economy in ASEAN Countries. Journal of Asian Finance Economics and Business, Vol 8(11):41-46. Reverted from: https://tinyurl.com/274xa9xm .
52. Manasseh, C. Nwakoby, I. Okoh, J., ..., isola, L (2021). Relationship between Unemployment Rate and Shadow Economy in Nigeria: A Tado-Yamamoto Approach. International Journal of Financial, Vol. (12)3:271. Reverted from: https://tinyurl.com/2yhvk3jp.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.64.2025.790